

الرفع ان المشوب وهو الجاز نسبة خاصة والحكم المشوب اليه بمعنى مطلق النسبة فتفاد بالعموم والمخصوص ومثل هذا التقاير يكتفى او يراد بالجاز الحكمي اذ النسبة والحكم المشوب اليه تفصيل النسبة وقوله لوقوعه اي الجاز المذكور اعلمه ٢٠ لتسميته حيا **قوله** وله ملايسات شئني تقدم ان المراد بالملابسة العلاقة التي بين المسند وذلك الغير الذي اسند اليه كالسببية والوقوع عليه او فيه والغالب في الجمع الصحيح موافقة حر كانه حر كات مفردة فتكون بفتح الباء لا غير هذا ان كان جمع ملايسه اي مناسبة وعلاقة وان كان جمع ملايس صح الفتح والكسر والضمير في له للفعل وما فيه معناه كما ذكره المصنف رضي الله عنه لكن المراد به للفعل وما في معناه العمود ان المذكور ان في تعريف الجاز العقلي السابق وهو المسند لغير ما هو له للملابسة المذكورة لان الكلام فيه لا غير ويدل على ذلك اقتصار في تفصيل الملايسات على الزمان والمكان والمفعول والسبب ولم يذكر الفاعل ولا نائبه لانه لم يتعرض للحقيقة العقلية فقوله شئني اي مختلفة الاسم والمعنى مع اختيار الحكم عليها كلها بانها من علاقات الجاز العقلي ولا يصح ان يفسر الاختلاف بان بعضها ما هو له وبعضها غير ما هو له اذ لا تعرض له للتقسيم الاول كما هو واضح **قوله** بلايس الزمان والمكان اي يسند الفعل وطاق معناه زمانا كصام نهاره او مكانا كجري نهره للملابسة والناسبة والعلا الجاصلة بين الصوم والنهار وبين جري الماء والنهر وقوله لوقوعه فيها اي لوقوع معنى الفعل في الزمان والمكان ولا يخفى ان الزمان جزء مدلول الفعل ولا يزم لدلول ما فيه معناه والمكان لا يزم فيها **قوله** لوقوعه عليه على لسان

او يراد بالجاز نسبة
بمعنى الدسوق في معنى شئني
بذوقه جازا حكما اي
وبالجملة بمعنى الادراك
تفه فكون من نسبة
لحق بالغير للفتاوى
سواء كلف في عبارة
ستاد المتقبل تاويل

الملابسة بين الفعل والمفعول به ومثاق ذلك كما سياتي زيد عيشته راضيه حيث اسند ما بين الفاعل وهو راضيه الضمير العيشه وهو مفعول به في المعنى وان كان في التركيب فاعلا اذ عيشته راضيه لا راضية فاسند الرضى اليها على جهة الوقوع منها جازا والاصل زيد راض عيشته والعلاقة هي الملايسة بين الحدث ومن وقع عليه وسما في ايضاحه **قوله** فالمراد المفعول به تفرع على قوله لوقوعه عليه واما غيره من المفاعيل فان كان مفعولا فريدا او مطلقا فقد تقدم وياتي ان يسند الفعل اليها لتلا واما المفعول له فهو داخل في قوله والسبب والمفعول معه وكذا الحال والضمير فلا يسند الفعل وما في معناه اليها وان كان لها متعلق بالفعل اذ هي من متعلقاته وقد تضمن البيانين على ان علاقات الجاز لا يلد من سماع نوعها وان لم يسمع شخصها وقد تشعبوا ما ورع عنهم في ملايسات الفعل المذكور فلم يسمع في غير ما ذكر من الزمان والمكان والمصدر والسبب والمفعول به على ان في المفعول معه مانعا من الاسناد وهي الواو اللزمية له وفي الحال والضمير مانعا وهو لزوم التكبر فلوزال المانع المذكور صح الاسناد ولذا قال الاستاذ لفتنا الله به في الحاشية لا يسند الى المفعول به معناه مع بقائه مفعولا معناه لوجود المانع من صحة الاسناد وهي الواو التي بمعنى مع اما اذا جرد عنها والت عنه المفعولية المذكورة فانه لا مانع من الاسناد اليه اذ يقال على سبيل الجوز انت النيل بقدر مثلا والنيل في هذا التركيب زال عنه معنى المصاحبة التي هي معنى المفعول معه بخلاف بخلاف المفعول به اذ اسند اليه فانه يافى على معناه من دلالة على وقوع الحدث عليه نحو عيشته راضية ٢٠ فامل ما فاده الاستاذ رضي الله عنه **قوله** لانه الذي يضر في اليه اذ علة للترجيح المذكور وقوله عند الاطلاق اي الجزر عن القران

Copyrighted material